مؤتمر الحوار يستعرض تقرير فريق القضية الجنوبية

الفتاوى التكفيرية خلفت عند الجنوبيين قناعة بأن الوحدة ضربت في مقتل

■ صنعاء / سبأ

استعرض مؤتمر الحوار الوطني الشامل في الجلسة العامة الثانية أمس برئاسة نائب رئيس المؤتمر سلطان العتواني، تقرير فريق القضية الجنوبية.

واستهل مقرر الفريق شفيع العبد، التقرير بمقدمة أشار فيها إلى أن الفريق بدأ أعماله في أوائل أبريل الماضي بانتخاب هيئة رئاسة مكونة من أحمد بن فريد الصريمة رئيساً للفريق، وبلقيس اللهبي نائبا أول، ومحمد علي أبو لحوم نائبا ثانياً، والمقرر ، وخلال فترة العمل الأولى للفريق تم تشكيل لجنة لإعداد الخطة التنفيذية أوكل إليها مهمة صياغة إجراءات وتدابير لبناء الثقة داخل فريق القضية الجنوبية تمثلت في النقاط الـ 11 التي تم إعلانها في نهاية الجلسة العامة الأولى.

وبين أنه تم تشكيل لجنة رباعية لمتابعة تنفيذ هذه الإجراءات والتدابير مع رئاسة المؤتمر، وكذا تشكيل لجنة لاستخلاص المشاركات المجتمعية، إلى جانب تشكيل لجنة لاستخلاصات الرؤى التي قدمت حول جذور ومحتوى القضية الجنوبية، كما تم تنفيذ عدد من الأنشطة ومنها الاجتماعات اليومية للفريق لمناقشة القضايا المدرجة في جدول الأعمال استناداً إلى الخطة التنفيذية الخاصة بالفريق، إضافة إلى أنشطة أخرى تخللت أعمال الفريق تمثلت في الاستماع لمحاضرات نفذها عدد من الخبراء الدوليين والمحليين وبعض الباحثين في مواضيع ترتبط مباشرة بمهام الفريق.فضلا عن لقاءات الفريق بعدد من السفراء ومستشار الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه إلى اليمن جمال بن عمر.

وأوضح التقرير أنه تم تشكيل لجنة لمتابعة قضية المعتقلين على ذمة الحراك الجنوبي السلمي.

وبحسب التقرير فقد عمل الفريق خلال المرحلة الأولى على موضوعين أساسيين وفق الخطة التنفيذية المزمنة التي قام بإعدادها في مستهل اجتماعاته، وهما جذور القضية الجنوبية ومحتواها، حيث استمع الفريق خلال النصف الأول من هذه المرحلة للرؤى التي قدمت حول جذور القضية الجنوبية، فيما استمع في النصف الثاني منها لرؤى حول محتوى القضية الجنوبية، والعمل على استخلاص تلك الرؤى والتوافق على رؤية واحدة تمثل الفريق.

وتلخصت أهداف الفريق خلال المرحلة الأولى من عمله بحسب خطته المقرة في العمل على البحث في جذور ومحتوى القضية الجنوبية، في حين شملت الأهداف الخاصة، الوصول إلى رؤية توافقية حول جذور ومحتوى القضية الجنوبية، واستقراء الرؤى ميدانياً،و بلورة الرؤية التوافقية للجذور والمحتوى، بالإضافة إلى معرفة الموقف المجتمعي، واستيضاح مواقف الأطراف الجنوبية في الخارج.

وأشار التقرير إلى أن قرارات الفريق التي توافق عليها شملت تأجيل النزول الميداني بحسب الخطة التنفيذية للفريق إلى المحافظات الجنوبية حتى يتم تنفيذ النقاط العشرين التي تقدمت بها اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، وكذا النقاط الـ11 الخاصة بإجراءات وتدابير لبناء الثقة وخلق بيئة ملائمة التي تقدم بها فريق القضية الجنوبية إلى رئاسة مؤتمر الحوار بتاريخ 3/ 4 /2013 وتم عرضها في الجلسة العامة الأولى للمؤتمر، لما من شأنه خلق بيئة مناسبة تسهم في تحقيق النزول الميداني للأهداف المرجوة منه.

وتناول التقرير الرؤية التوافقية لفريق القضية الجنوبية حول جذور ومحتوى القضية وفقاً لاستخلاصات الرؤى المقدمة من قبل المكونات.. مبيناً في هذا الصدد أن الفريق المكوّن من 40 عضواً يمثلون أبناء الجنوب وأبناء الشمال مناصفة وفقا لنص الفقرة (8) من المادة (12) من النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني الشامل (يمثل أبناء الجنوب بـ50 % من فريق القضية الجنوبية، 75 % من هذه النسبة للحراك الجنوبي السلمي)، خلال الفترة (ابريل / مايو)، استمع إلى قراءة الرؤى السياسية حول الجذور والمحتوى للقضية الجنوبية والمقدمة من المكونات السياسية والمجتمعية التي ضمت حزب المؤتمر الشعبي العام، حزب التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب الرشاد اليمني، أنصار الله، حزب العدالة والبناء، الحراك السلمي الجنوبي، المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية، أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي، النساء المستقلات، الشباب، منظمات المجتمع المدني، وقائمة رئيس الجمهورية.

واوضح التقرير أنه تم الاتفاق بين جميع أعضائه، على إعداد الاستخلاصات النهائية من مجموع الرؤى المقدمة حول الجذور والمحتوى استناداً إلى عدد من الاعتبارات ومنها أن الرؤى التي تم الاستماع إلى مضمونها بشأن الجذور والمحتوى تناولتها من زوايا مختلفة وهي مجتمعة أعطت صورة شاملة عن القضية الجنوبية وقد استوعبت في خلفياتها النظرية والسياسية التي أعدت على أساسها التعددية السياسية القائمة بالبلاد وتعبيراتها الفكرية و السياسية والمصالح التي تمثلها كل منها، كما وردت في الرؤى للجذور والمحتوى معلومات متطابقة و على وجه الخصوص فيما يتعلق بالمستويين الاقتصادي والحقوقي وكذا السياسي بصرف النظر عن السياقات التي وردت فيها تلك المعلومات على اعتبار أن موضوعات التاريخ تحتمل النظر إليها من أكثر من زاوية.

وأشار التقرير إلى أن الجهود التي بذلت في إعداد تلك الرؤى أسهمت في إدخال البعد العلمي والمعرفي في التحليل السياسي لموضوعات القضية الجنوبية وهذا البعد هو الذي ساعد على أن تتسم تلك الرؤى إلى حد كبير بالموضوعية والابتعاد عن التمسك بمنطلقات تفرض رؤى أحادية الجانب، بالإضافة إلى أن التباينات التي احتوتها مجموع الرؤى سالفة الذكر لم تكن جوهرية بحيث تمنع تقارب الرؤى وهي كذلك محدودة من الناحية الكمية، إلا أنها أساسية بمعنى عدم القفز عليها أو إغفالها من دون التوصل إلى تفاهمات مشتركة بشأنها لما لها من تأثير في تحديد طبيعة الحلول، فضلا عن النواقص التي ظهرت في جميع الرؤى سواءً تلك التي تخص الجذور أو تلك المتعلقة بالمحتوى وتتمثل هذه بقصور منهجي قياساً على ما تم الاتفاق علية بشأن الأبعاد الرئيسية التي يجب أن يعتمد عليها إعداد الرؤى فمن بين الأبعاد الستة المقرة (السياسية، الاقتصادية، التاريخية، القانونية، الثقافية والاجتماعية، الجغرافية)،كما أن الرؤى تجاهلت الاهتمام بالبعد الجغرافي مع ملاحظة إن البعد الجغرافي في هذه القضية لا ينحصر على الجغرافيا الطبيعية فحسب، بل يتجاوزها إلى استيعاب الجغرافيا التاريخية والجغرافيا السياسية عند معالجة الموضوع في سياقات جدلية الجغرافيا والسكان والتاريخ في تكوين الأوطان.

وحول البعد السياسي لجذور و محتوى القضية الجنوبية أكدت كافة الرؤى المقدمة أن إعلان قيام الوحدة اليمنية بين دولتي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية و الجمهورية العربية اليمنية في مايو 1990م، مثل تحقيقا لآمال اليمنيين و تتويجا لنضالاتهم.

وقال التقرير : « إن الحديث عن جذور ومحتوى القضية الجنوبية لا يعني بحال من الأحوال إدانة لطرف سياسي أو اجتماعي أو محاكمة هذه الفترة التاريخية أو تلك، بقدر ما يعني الاستفادة من الأخطاء لضمان عدم تكرارها أو إنتاجها بطريقة مختلفة، فالبحث عن وفي تلك الجذور والمحتوى إنما يهدف إلى تمكيننا كفريق في القضية الجنوبية من الوصول إلى توافق بالإجماع للتشخيص الصحيح لهذه القضية المفصلية والهامة كقضية وطنية سياسية عادلة بامتياز».

وأضاف :" إن حرب 1994م و ما حدث بعدها، اعتبرته غالبية الرؤى البداية لظهور القضية الجنوبية بما مثلته من إلغاء الشراكة السياسية للجنوب وتحجيم موقعه ومكانته وحضوره في المعادلة السياسية وما رافقها من ممارسات وأخطاء، أصبحت معها القضية الجنوبية تنمو وتتزايد مطالبها كقضية سياسية حقوقية تحظى باهتمام إقليمي ودولي ، غير أن الحديث عن جذور ومحتوى القضية الجنوبية كقضية سياسية عادلة ينبغي أن يقودنا إلى الاعتراف بأن بعضا من مظاهر المعاناة والإشكالات السياسية تعود بدايتها إلى الفترة التي نال فيها الجنوب استقلاله الناجز من الاستعمار البريطاني في 30 نوفمبر 1967م وإعلان جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية و ما تلاها والتي اتسم أداؤها كنظيرتها في الشمال بالشمولية والإقصاء وعدم الاعتراف بالآخر وحقه بالاختلاف، وما نتج عن ذلك من دورات عنف وقمع وإقصاء لشرائح اجتماعية وقوى سياسية إلى جانب اعتمادهما سياسات وقرارات نالت من حقوق مواطنين وممتلكاتهم" .

وتابع التقرير :" إن الوحدة اليمنية هي اتفاق بين دولتين كانتا طرفين سياسيين في الشمال والجنوب إلا أن الممارسات العبثية والخاطئة التي وقعت خلال الفترة الماضية منذ قيام الوحدة والفتاوى التكفيرية خلقت قناعة كاملة عند عدد كبير من الجنوبيين بتقويض الوحدة السلمية وأن مكانتهم في إطار دولة الوحدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعسكريا وامنيا قد دمرت وضربت في مقتل، بالإضافة إلى أن واقع الحرب والممارسات الخاطئة والاقصاءات قد حفزت وجذرت المشاعر الرافضة للواقع السائد وصولا إلى انطلاق الحراك الشعبي الجنوبي السلمي بكافة مكوناته في 7 /7 /2007م كحركة شعبية نضالية سلمية شاملة وحامل للقضية الجنوبية بعد أن أجهضت الوحدة السلمية ومشروعها النهضوي القائم على التكامل والشراكة في صياغة المستقبل الأفضل بآفاقه الرحبة الواسعة وخاصة وانه لم يتم معالجة آثار حرب صيف 94م على مختلف الأصعدة الحياتية السياسية والمعيشية والخدمية."

وتضمن البعد القانوني والحقوقي لجذور ومحتوى القضية الجنوبية عدداً من العوامل أبرزها عدم وضوح الأسس والآليات السياسية التي قام عليها مشروع دولة الوحدة الاندماجية عام 1990م الذي تم بشكل سريع وفوري وبأسلوب غير علمي وغير واضح الملامح لمستقبل أبناء الدولتين، وأن عدم اتخاذ الإجراءات والتدابير في إصلاحات سياسية واقتصادية كانت من الأسباب الأساسية في اتخاذ الطريقة الاستعجالية لتحقيق الوحدة، إلى جانب عدم الانجاز الكامل لمهام المرحلة الانتقالية المحددة بثلاث سنوات بموجب إعلان اتفاقية الوحدة.

وقال التقرير : « إن انتخابات عام 1993م لم تلب الشراكة بين الجنوب والشمال، حيث كان التقسيم الانتخابي للدوائر الانتخابية معتمداً على الجانب السكاني وليس على الجانب الجغرافي، حيث قامت الانتخابات على الدائرة الفردية وفقا للدستور المستفتي عليه، وبعد حرب صيف 1994م تحولت الوحدة من الشراكة إلى الحكم الفردي ، فألغي مجلس الرئاسة بعد الحرب وتم التغيير والارتداد عن دستور دولة الوحدة المستفتى عليه 15 - 16/ مايو/1991م والتشريعات التي صدرت أثناء الفترة الانتقالية، وبعد حرب 1994م تم الإقصاء والتسريح قسراً للآلاف من موظفي جهاز الدولة المدنيين والعسكريين والأمنيين والدبلوماسيين الجنوبيين بما يخالف دستور دولة الوحدة، إلى جانب خصخصة شركات ومؤسسات ومصانع القطاع العام التي استفاد منها المتنفذين وقذفت بالعاملين والعاملات إلى سوق البطالة بدون حقوق مع إحالتهم إلى صندوق الخدمة المدنية.

كما أشار التقرير إلى أن البعد القانوني والحقوقي لجذور ومحتوى القضية الجنوبية، تضمن في هذا الجانب الإقصاء والتهميش والإخلال بمبدأ المواطنة المتساوية، سقوط العديد من الشهداء والجرحى واعتقال أعداد كبيرة من المشاركين في الاحتجاجات والاعتصامات السلمية بما فيها الإخفاء القسري لبعضهم ولفترات، وتعرض البعض منهم للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية من قبل الأجهزة الأمنية بعض حقوقهم القانونية.

وفي البعد الاقتصادي لجذور ومحتوى القضية الجنوبية أشار التقرير إلى أنه تم تصفية معظم الشركات ومؤسسات القطاع العام تحت مسمى الخصخصة وتسريح العاملين فيها وإحالتهم إلى صندوق الخدمة المدنية، وعدم توفير الدولة أموال لتطوير مؤسسات القطاع العام و إعادة تأهيلها، كما أنها لم تأخذ من القطاع الخاص الذي انتقلت إليه تلك المؤسسات عن طريق الخصخصة ضمانات كافية تضمن تطوير تلك المؤسسات و توسيع نشاطها بما يمكنها من الحفاظ على العمالة التي كانت موجودة واستيعابها لعمالة جديدة، وكذا صرف مزارع الدولة لمسئولين و لمتنفذين وتسريح العاملين و المستفيدين منها.

كما أوضح التقرير انه تم منح نافذين و قريبين من نظام الحكم ما بعد 94م امتيازات في قطاع الاستكشافات النفطية، وإعطاء معظم العقود الخاصة بالخدمات النفطية و الممنوحة من الباطن لشركات خدمات مملوكة لبعض كبار المسئولين و المتنفذين بتوجيهات مباشرة ودون فتح باب التنافس، وفرض إتاوات على الشركات العاملة في القطاع النفطي يتحصل عليها بعض القادة العسكريين تحت مسمى الحماية الأمنية، وعدم توفير بيئة مناسبة للاستثمار في تطوير والشركات المصدرة التي تعتمد على إنتاج الاصطياد التقليدي.

وتطرق التقرير إلى تحويل مطار عدن الدولي إلى مطار محلي الأمر الذي لا ينسجم مع وظيفة المدينة كعاصمة تجارية، وصرف مساحات واسعة من الأراضي في المحافظات الجنوبية وخاصة في مدينة عدن تحت مسمى مشاريع استثمارية أثبتت الأيام أنها وهمية حيث لم يتم تنفيذها، إضافة إلى صرف معظم المتنفسات وخاصة الواقعة على الشواطئ و المتنزهات البحرية لبعض المسئولين والنافذين وحرمان مدينة عدن من أهم مقوماتها السياحية.

وفي موضوع إدارة الدولة للقطاع الاقتصادي أشار إلى أن غياب أي وجود للقطاع الخاص في الجنوب قبل الوحدة أدى بدوره إلى عدم تراكم قاعدة رأسمالية قادرة على المنافسة في الحصول على فرص استثمارية وبما يحقق العدالة في الفرص التي خلقتها دولة الوحدة.

وبين أن الدولة في الجنوب كانت هي الكافل الأساسي لخلق فرص العمل عبر القطاع العام وهي التي تتكفل بتوفير احتياجات الناس الأساسية و تحديد أسعارها بصورة تتناسب مع دخولهم، ولقد أدى الانتقال إلى اقتصاد السوق بعد الوحدة إلى الإضرار بشبكة المصالح التي اعتاد المواطن أن تقوم الدولة بتوفيرها و محتوى القضية الجنوبية أشار التقرير إلى حالة الإقصاء والتهميش و التخوين و والتكفير التي أدارت الصراع بين اليمنيين و كان أساسها الصراع السلطوي متخذة الاختلاف الإيديولوجي و الفكري مبرراً، سواءً من بعد قيام النظام الجمهوري في الشطرين أو بعد قيام الوحدة، ما أحدث شرخا كبيرا في المجتمع اليمني، وعدم القدرة على استيعاب التنوع الثقافي والاجتماعي مما أنتج أزمة وطنية عميقة الجذور، وتمجيد ثقافة الحروب، و الحكم بالقوة العسكرية، إضافة إلى تجاهل الاختلافات الاجتماعية بين الدولتين وعدم القبول بها وازدرائها من قبل المنتصرين في حرب 94 تجاه المهزوم، و الحد من حرية الجنوبيين في التعبير الاجتماعي والثقافي عن أنفسهم وتراجع دور المرأة و القضاء على ما تحقق لها من منجزات ومكاسب اجتماعية وثقافية وسياسية.

كما شمل هذا البعد الإشارة إلى تغييب حقائق التاريخ الحديث و المعاصر للجنوب والتقليل من شأن بعض رموزه وقادة نضاله وتجاهل موروثه الثقافي والإعلامي وتعرض المؤسسات الإعلامية والثقافية للإلحاق والتهميش والمضايقات وفي مقدمتها صحيفة الأيام، الاستعلاء من قبل القوى المنتصرة في حرب 94 أدى إلى تنامي الشعور لدى الجنوبيين بأنها ممارسات هيمنة وسيطرة.

وفي الوقت ذاته نمت ثقافة استعلاء متبادلة بين اليمنيين عززت من التشظى في النسيج المجتمعي، وعسكرة الحياة في مختلف مدن ومناطق الجنوب، إضافة إلى نهب الكثير من الآثار والمخطوطات التاريخية والقطع الأثرية وتهريب مقتنيات من المتاحف الوطنية في الجنوب بسبب حرب 94م.، وتغيير أسماء بعض الشوارع والمدارس والأحياء السكنية والساحات العامة والمعسكرات والمرافق الحيوية المهمة واستبدالها بأسماء جديدة من خارج الذاكرة الجمعية للجنوب تتواكب مع مرحلة ما بعد الحرب.

كما احتوى هذا البعد أيضا تغيير اسم عدن التاريخي من على تلفزيونها، ونقل الأرشيف الثقافي والفني والوثائقي له وتحويل المؤسسات الإعلامية في الجنوب إلى فروع، والعمل على إحياء ثقافة الثارات القبلية والنعرات المناطقية، وإغراق الأسواق بالسلاح والسماح بانتشاره، والتغييب المتعمد للقوانين مما أدى إلى تعميم الفوضى وتفكيك النسيج الاجتماعي الجنوبي والتدهور الملحوظ في الخدمات التعليمية والصحية التي كان يتمتع بها المواطن في الجنوب بشكل مجاني، فضلا عن تعرض الحركة الرياضية للقصور والإهمال وتبعات بعض القوانين في الجنوب كقانوني التأميم والإصلاح الزراعي، وما خلفته من آثار سلبية لدى بعض شرائح المجتمع الجنوبي.

وخلص التقرير إلى التأكيد بان العمل الجاد والمسئول لفريق القضية الجنوبية والذي أثمر الوصول إلى هذه الرؤية التوافقية لجذور ومحتوى القضية الجنوبية يعتبر انجازا لرؤية توافقية تبحث عن حلول عادلة للقضية الجنوبية .

وكان المؤتمر قد استعرض تقارير عن النزول الميداني لفريقي التنمية الشاملة واستقلالية الهيئات وقضايا خاصة لعدد من المحافظات للتعرف على احتياجاتها ووضع الحلول الناجعة لها.

وأعلنت فيها إحدى المتحدثات عن تقرير التنمية الشاملة انه تم التوقيع على عقد شراء 54 ميجاوات من الكهرباء بصورة عاجلة لمواجهة الانطفاءات الحادة التي تواجهها مدينة عدن تنفيذا لتوجيهات الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية ، وإنها بحسب مدير عام كهرباء عدن ستدخل الخدمة في رمضان المبارك .

وفي سياق متصل دان الشباب في مؤتمر الحوار حادثة الاعتداء التي تعرض لها عضو كتلة شباب الثورة عن محافظة المهرة بدر كلشات من قبل قوات الأمن الخاصة (المركزي سابقا) حيث تم التهجم عليه وإهانته فيها واخذ بطاقته الشخصية مع بطاقة الحوار. .

وأكدوا في بيان لهم أن ما حدث لزميلهم يعد اهانة للشباب جميعا ،واستمراراً لنهج قوات الأمن في استهداف الشباب ، وان هذا الاعتداء لن يثني الشباب عن النضال نحو بناء وطننا الحبيب. .

وطالبوا رئاسة المؤتمر وأمانته العامة بتحمل مسؤوليتها تجاه أعضاء الحوار وتوجيه وزارة الداخلية بالتحقيق الفوري ورد الاعتبار لمؤتمر الحوار الوطني وأعضائه.

الرؤية التوافقية حول جذور محتوى القضية الجنوبية تتضمن :

حرب 1994 وتداعياتها هي البداية لظهور القضية الجنوبية

تغيير أسماء الشوارع والمدارس الجنوبية بأسماء جديدة كان جزءاً من مخطط طمس هوية الجنوب

بعد عام 94 تراجع دور المرأة و القضاء و تم الحد من حرية الجنوبيين في التعبير

متنفذون استفادوا من خصخصة شركات القطاع العام وقذفوا بالعاملين إلى سوق البطالة

مستوى قبول الجنوبيين في الكليات والأكاديميات العسكرية والأمنية انخفض إلى أدنى حد بعد الحرب

السلطات اعتمدت نهج القمع في مواجهة الفعاليات السلمية الجنوبية

تحويل مطار عدن الدولي إلى مطار محلي لا ينسجم مع وظيفة المدينة

جرى تغييب حقائق التاريخ الحديث والمعاصر للجنوب والتقليل من شأن ثورة 14 أكتوبر ورموزها